المحاضرة الثالثة

الدعوة إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع

مقدمة

حاول إعلام الفكر الإنساني في مختلف العصور التاريخية دراسة كثير من المسائل الاجتماعية إلا أنهم اقتصروا على التفكير الفلسفي والقياسي المنطقي في الحكم على الأمور وتفسير ما يحيط بهم من ظواهر الحياة.

ولم تكن هذه المحاولات سوى مراحل في تطور العلوم الاجتماعية فالعلم الحديث كما رأينا لا يقتنع بتلك الوسائل والأساليب التي اتبعها المفكرون الأقدمون في الدراسة والبحث وإنما يعتمد على الأسلوب الاستقرائي القائم على الملاحظة والتجريب للوصول إلى وقوانين عامة تكشف عن أنواع العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر.

ولما كانت العلوم الطبيعية هي التي بدأت باستخدام المنهج العلمي وساعدها ذلك المنهج على فهم كثير من ظواهر الطبيعة وهيأ لها سبيل السيطرة على قوى الطبيعة وتستخيرها لخدمة الإنسانية فقد نادي كثير من المفكرين الاجتماعيين بضرورة استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية للوصول إلى نتائج مماثلة تساعد على فهم ظواهر الاجتماع.

وكان من نتيجة هذه الدعوة أن اتجه عدد من الباحثين والعاملين في الميدان الاجتماعي إلى استخدام الأسلوب العلمي في دراسة المجتمع وما ينبعث عنه من ظواهر وما يحدث فيه من مشكلات وقد ترتب على هذه الدراسات تقدم الأساليب العلمية المستخدمة في البحوث الاجتماعية والوصول إلى مجموعه كبيرة من القوانين والنظريات في ميدان الدراسات الاجتماعية.

وقد ساهم عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين في الشرق والغرب في الدعوة إلى استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية، نذكر من بين هؤلاء العالم العربي (ابن خلدون) و(فيكو) الايطالي : و(أوجست كونت) ، وإميل دور كايم) الفرنسيين إلى جانب عدد كبير من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية وفيما يلي عرض لطرق البحث وقواعد المنهج التي طالب هؤلاء باستخدامها في الدراسات الاجتماعية.

١- عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢- ١٤٠٦ م)

كان (ابن خلدون) أول عالم يدعو في صراحة ووضوح إلى ضرورة استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ولقد كانت الفكرة السائدة بين المفكرين الاجتماعين من قبل (ابن خلدون) أن ظواهر الاجتماع خارجة عن نطاق القوانين وخاضعة لأهواء القادة وتوجيهات الزعماء والمشرعين ودعاة الإصلاح ولذا لم يكن من الممكن أن تدرس الظواهر الاجتماعية بنفس الطرق والأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية.

وقد هداه تفكيره حينما حاول دارسة التاريخ دراسة علمية منظمه إلى ضرورة وضع علم جديد يدرس العمران ونظمه في دراسة علمية صحيحة ولم يقف (ابن خلدون) عند تحديد موضوع علمه الذي أطلق عليه " علم العمران " بل حدد القواعد المنهجية التي يجب استخدامها في دراسة المجتمع.

وقد بدأ (ابن خلدون) منهجه بنقد الطرق التقليدية السائدة في عصره وخاصة الطريقة التاريخية، فهو يرى أن الروايات التاريخية التي ذكرت عن الماضي ليست جميعها صحيحة فبعضها قد حدث فعلاً، وبعضها زائف لم يقع أصلاً ، وبعضها يستحيل حدوثه لأنه لا يتفق مع طبائع الأشياء، ويذكر (ابن خلدون) عده أمور تؤدى بالمؤرخين إلى الوقوع في أخطاء علمية وهذه الأمور هي :

١- الأمور الذاتية : وهذه تتعلق بشخص الباحث وميوله وأهدافه وميول من ينقل عنهم وأهوائهم ومدى انقياده إلى هذه الميول والأهواء وفي ذلك يقول" فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى يتبين صدقه من كذبه، ولكن إذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة فإن التشيع يجرد الباحث من حريته ويجعله أسيرا لهذا الرأي" ، وهو يرى أن تقرب العلماء إلى أصحاب المراتب العالية يؤدى بهم إلى قلب الحقائق وتزيفها فالناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة وليسوا في الأكثر راغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها .

ويرى (ابن خلدون) أن علاج هذه الناحية يكون بتجرد نفس الباحث من الهوى وعدم الثقة بالناقلين، وعدم التسليم بما يكتبون تسليما مطلقا، وهذه المبادئ التي يذكرها (ابن خلدون) تعتبر من القواعد الضرورية في أي بحث علمي.

٢- الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية كظواهر الفلك والكيمياء والطبيعية والحيوان والنبات وما إلى ذلك . وعلاج هذه الحالة يكون بالإلمام بالعلوم الطبيعية وقوانينها واستبعاد كل ما يتنافى مع هذه القوانين.

٣- الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية بالإلمام بطبائع العمران وأحواله من الأمور الضرورية لمعرفة حقيقة الحوادث وتمحيصها، فكل حادث لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض من أحواله وتمحيصها، فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر وعلى تمييز الصدق من الكذب.

ولما كانت الظواهر الاجتماعية من قبل (ابن خلدون) تدرس لمجرد وصفها أو الدعوة إليها وذلك ببيان محاسنها وترغب الناس فيها أو ببيان ما ينبغي أن تكون عليه ، فقد نادي (ابن خلدون) بضرورة دراستها دراسة تحليلية تهدف إلى الكشف عن طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تحكمها وهذا هو الهدف الذي ترمى إليه العلوم جميعا.

وقد نصح (ابن خلدون) - بعد نقده للطرق التقليدية في عصره - باستخدام الملاحظة والمنهج المقارن في دراسة المجتمع ويتلخص المنهج الذي حدده (ابن خلدون) فيما يلي:-

١. ملاحظة الظواهر ملاحظة مباشره، وقد استفاد (ابن خلدون) من أسفاره الطويلة وملاحظته للشعوب التي أتيح له الاحتكاك بها وهى شعوب العرب والبربر في استقراء كثير من ظواهر الاجتماع.

٢. تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحرى صدق الروايات التاريخية، وقياس الأخبار على أصول العادة وطبائع العمران، "فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها ، والحاضر بالذاهب، فربما لا يؤمن من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق" والقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ينظر في الاجتماع البشرى الذي هو العمران، وتمييز ما يلحقه لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به ، وما لا يمكن أن يعرض له إذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه.

٣. مقارنه الظاهرة بغيرها من الظواهر المرتبطة بها في نفس المجتمع وفي غيرها من المجتمعات، فكما تختلف الظواهر الاجتماعية في المجتمع الواحد باختلاف العصور فإنها تختلف كذلك بين مجتمع وآخر، وقد أدرك (ابن خلدون) أهميه الدراسة المقارنة نظرا لكثرة أسفاره واختلاف البلاد التي عاش فيها من النواحي الجغرافية والطبيعية والاجتماعية.

٤. الاهتمام بدراسة الجوانب الديناميكية (التطورية) للظواهر الاجتماعية إلى جانب العناية بدراسة الجوانب الاستاتيكية (التشريحية). فأحوال العالم والأمم وعوائدهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول.

٥. بعد جميع المواد الأولية المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة عن طريق الملاحظة الحسية والدراسة التاريخية والمقارنة يمكن استخدام منطق التعليل للوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظواهر المختلفة، وفي هذا يقول "إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من التركيب والإحكام ، وربط الأسباب بالمسببات، واتصال الأكوان، واستحالة بعض الموجودات إلى بعض مما لا تنقضي عجائبه في ذلك ولا تنتهي غاياته".

من هذا العرض يتبين لنا أن المنهج الذي دعا إليه (ابن خلدون) منهج قوامه الاستقراء والموضوعية، وهو منهج شامل يجمع الحقائق الاجتماعية على المستويين الاستاتيكي والديناميكي.

وإذا كان (ابن خلدون) قد ربط التاريخ بعلم الاجتماع في هذا المنهج فإن مدرسة علم الاجتماع الفرنسية ما زالت تسلك هذا السبيل، وهى ترى أن المقارنة التاريخية ضرورة لا غني عنها في الدراسات الاجتماعية، وفي ذلك يقول إميل دور كايم "إن المنهج المقارن نوع من التجريب غير المباشر، وإن علم الاجتماع المقارن ليس فرعا خاصا لعلم الاجتماع وإنما هو علم الاجتماع بعينه".

٢- فيكو (١٦٦٨- ١٧٧٤م)

دعا العلامة الايطالي (فيكو) إلى استخدام منهج علمي مشابه للمنهج الذي حدد قواعده (ابن خلدون) فبدأ - كما بدأ ابن خلدون- بنقد الطريقة التقليدية التي كانت سائدة في عصره ثم نصح باستخدام المنهج الاستقرائي والمقارنة في دراسة ظواهر الاجتماع واتفق مع (ابن خلدون) في اعتقاده بأن الظواهر الاجتماعية تسير وفقا لقوانين كظواهر الطبيعة تماما.

وقد اهتم (فيكو) بفلسفة التاريخ فانصرف إلى دراسة الوثائق الخاصة بالحوادث التاريخية والعقائد الدينية والتقاليد التشريعية والعادات الخلقية واللغات التي كتبت بها هذه الوثائق، ودعا في كتابه العلم الحديث La Science Nouvelle إلى استنباط النظريات من الحقائق التاريخية كما دعا إلى تطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإنسانية وباستخدام المقارنة لاستنباط القوانين، وأجاز الاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول، فإذا أراد الباحث مثلا أن يقف على أساليب الحياة ومستوياتها بالرجوع إلى الأقوام المعاصرة التي تعيش في نفس المستوى الذي كانت تعيش فيه الشعوب التي يدرسها الباحث، وهذه الدراسة المعاصرة تعتبر نوعا من الاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول .

ولا ريب في أن (ابن خلدون) كان أسبق من (فيكو) في تحديده لقواعد المنهج الصحيح وفي اعتقاده بمبدأ الجبرية الاجتماعية، وهو يمتاز على (فيكو) في أنه فطن إلى تأثير الظواهر الاجتماعية بعضها في بعض وإلى وجود عوامل أخرى تؤثر فيها كالعوامل الجغرافية والمناخية والعوامل النفسية والفردية، ولذا يقول عالم الاجتماع الأمريكي "وارد" كانوا يظنون أن أول من قال وبشر بمبدأ الحتمية في الحياة الاجتماعية هو (مونتسكيو) أو (فيكو) " مع أن (ابن خلدون) قد قام بذلك وأثبت خضوع الظواهر الاجتماعية لقوانين ثابتة قبل هؤلاء بمدة طويلة.

٣- أوجست كونت (١٧٨٩- ١٨٥٧ م)

دعا (أوجست كونت) إلى استخدام المنهج الوضعي في الدراسات الاجتماعية، وكلمة "وضعي" مرادفة لكلمة "علمي" في لغة كونت ، ولذا فهو يهدف من وراء هذا المنهج إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية تحليلية منظمة لمعرفة ما تخضع له من قوانين.

ولكي نقف على حقيقية المنهج الوضعي لابد لنا من الإشارة إلى قانون الحالات الثلاث الذي انتهى إليه (أوجست كونت) والذي اهتدى بفضله إلى وضع علم الاجتماع وما يلزمه من أساليب منهجية.

ويتلخص هذا القانون في أن الإنسانية مرت بمراحل ثلاث غلب في كل منها منهج خاص من التفكير وهذه المراحل الثلاث هي : المرحلة الدينية والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية، وقد غلب في المرحلة الأولى أسلوب الفهم الديني الذي يُرَجع الظواهر إلى إرادة الآلهة أو الملائكة أو الشياطين، ويقول كونت أن هذه الحالة كانت طبيعية وملائمة للحياة

الإنسانية في بدء أمرها ، لأن الإنسان ما كان يستطيع تفسير الكون إلا إذا تخيل أنه يخضع لإرادات شبيهة بإرادته، كذلك كانت هذه الحالة الدينية ضرورية من الوجهة الاجتماعية لأن العقائد المشتركة بين أفراد مجتمع ما هي السبب في تجانس هذا المجتمع وبقائه ، وفي المرحلة الثانية كان العقل يفسر الظاهر بإرجاعها إلى أسباب لا يقوى على إثباتها كقوة النفس في الإنسان أو الإنبات في النبات ، ويرى كونت أن هذه الحالة امتداد للحالة السابقة وهى تتجه إلى الاختفاء بعد القضاء على التفكير الديني، أما المرحلة الثالثة فإن العقل يحاول تفسير الظواهر بدراستها دراسة علمية موضوعية تهدف إلى البحث عن طبيعة الظواهر وما تخضع له من قوانين.

وفي رأى كونت أن الناس في عصره وقفوا في فهمهم للظواهر الاجتماعية عند الأسلوب الديني - الميتافيزيقى - بينما تخطوا هذا الأسلوب في فهمهم لظواهر الطبيعية فكانوا يفهمونها على الطريقة الوضعية وكان لهذا التناقض في فهم الأشياء أثره في فساد التفكير الذي أدى بدوره إلى فساد الأخلاق التي نتج عنها اضطراب في سير المجتمع، ولم يكن أمامه من سبيل لإصلاح المجتمع إلا بإصلاح التفكير، فبصلاحه يصلح ما فسد من الأخلاق وبصلاح الأخلاق يصلح المجتمع. وقد استعرض كونت الوسائل المختلفة التي تؤدى إلى إصلاح التفكير فوجد أن السبيل الوحيد لإصلاحه هي القضاء على الطريقة الدينية – الميتافيزيقية- في التفكير، وجعل الناس يفهمون جميع الظواهر طبيعية كانت أو اجتماعية على أساس المنهج الوضعي.

<u>ولفهم الظواهر الاجتماعية على الطريقة الوضعية لابد من توافر شرطين:-</u>

أولهما : أن تكون هذه الظواهر خاضعة لقوانين عامة، ولا تسير حسب الأهواء والمصادفات وقد رأى كونت أن هذا الشرط متوافر تماما في الظواهر الاجتماعية لأنها جزء من ظواهر الحياة وجميع ظواهر الكون تسير وفق قوانين لا وفق الأهواء والمصادفات.

ثانيهما : وهو معرفه الناس لهذه القوانين، وذلك لن يكون إلا بقيام الباحثين بالكشف عنها وتعريف الناس بها ، ولن يتم ذلك إلا بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية منظمة ، ويرى كونت أن معرفه المنهج الوضعي لا تكتسب إلا عن طريق الخبرة العلمية ، ولذا فمن الواجب على الباحث أن يكون نفسه تكوينا صحيحا عن طريق التربية العلمية الكاملة مبتدئا بالرياضة التي تشعره بالفكرة الوضعية حتى ينتهي إلى علم الحياة الذي يعلمه منهج المقارنة.

وقد قسم كونت ظواهر الاجتماع إلى شعبتين كما فعل ابن خلدون، وسمى إحداهما "الاستاتيكا الاجتماعية" والأخرى "الديناميكا الاجتماعية" وتختص الأولى بدراسة الاجتماع الإنساني في تفاصيله ومن ناحية استقراره، كدراسة الأسرة والمجتمع والحكومة وتقسيم العمل وما إلى ذلك من موضوعات، وتختص الثانية بدراسة الاجتماع الإنساني في جملته ومن ناحية تطوره، وقد حدد كونت القواعد المنهجية اللازمة لدراسة هاتين الشعبتين.

فمن ناحية الدراسة الاستاتيكية طالب بأن تكون القاعدة المنهجية الرئيسية هي النظر إلى الظواهر الاجتماعية والبحث عن قوانين التضامن الاجتماعي ، ويقرر كونت أن لا فائدة ترجى من وراء دراسة أي نظام اجتماعي في معزل عن غيره من الأنظمة، فظواهر الحياة الاجتماعية - كما يراها- تتضامن بعضها مع بعض وتسير وظائف كل طائفة منها منسجمة مع وظائف ما عداها، وهي تشبه أجهزة الكائنات الحية ، ويرى أنه على الرغم من أن العناصر الفردية في المجتمع تظهر أكثر انفصالا من أجزاء الجسم الحي إلا أن التضامن بين الأجزاء الاجتماعية يكون أشد قوة من تضامن الأجزاء الحيوية.

ومن ناحية الدراسة الديناميكية يرى أنها أهم بكثير من الدراسة الاستاتيكية ذلك لأن الثانية تعتمد على الأولى إلى حد كبير ، ولا يمكن الوصول إلى القوانين الاستاتيكية إلا بعد معرفة القوانين الديناميكية التي تخضع لها الظواهر ، وينادى بجعل قانون التقدم الذي انتهى إليه أساس للدراسة الديناميكية ثم يدعو إلى استخدام الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن والطريقة التاريخية للوصول إلى القوانين المتعلقة بالجانب الديناميكي، وسنبين رأيه بصدد كل من هذه الأدوات والمناهج بشيء من التفصيل. ...كما يلى

١. الملاحظة : ليس استخدام هذا الأسلوب في دراسة الظواهر الاجتماعية بالأمر اليسير، فالباحث الاجتماعي يعيش وسط الظواهر التي يلاحظها ويجدها مألوفة لديه، وهذان الطرفان يجعلان الملاحظة الاجتماعية من أشق الأمور لأن الإنسان لا يلاحظ جيدا إلا إذا وضع خارج الشيء الذي يلاحظه، ولتلافي هذا النقص يطالب كونت بتدخل العقل لإعداد ما يريد ملاحظته.

-وإذا كان الباحث غير مزود في أثناء ملاحظة الظواهر بنظرية سابقة تمهد له السبيل فإنه يعجز عن معرفة الشيء الذي يجب عليه أن يلاحظه في الظواهر التي تمر أمام عينيه، فالظواهر اللاحقة لا تفهم إلا بربطها بالظواهر السابقة، وهنا موطن الصعوبة الكبرى في دراسة المجتمع حيث يضطر الباحث إلى تحديد الظواهر وقوانينها في وقت واحد، وهو لا يؤيد دراسة الظواهر المنعزلة ويرى أن من الضروري أن تكون هناك وجهة نظر عامة تخضع لها ملاحظة الظواهر المختلفة.

٢. التجربة : يرى كونت أن استخدام التجربة التي تعتمد على الضبط الصناعي أمر عسير في الدراسات الاجتماعية ، لأن التجربة الصناعية إذا أخلت بأحد العناصر الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالقوانين الديناميكية أو القوانين الاستاتيكية فإن هذا الإخلال قد يؤثر في باقي العناصر الأخرى لشدة ارتباطها وتفاعلها، فتفقد التجربة وتصبح لا قيمة لها من الوجهة العلمية ونظرا لصعوبة استخدام هذا النوع من التجريب فإن كونت يشير باستخدام التجربة غير المباشرة في دراسة الظواهر الاجتماعية وذلك بالمقارنة بين الحالات الطبيعية والحالات الباثولوجية (المرضية) وهذه الحالات الأخيرة كثيرة في المجتمع كالثورات والقلاقل والأزمات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية.

٣. المنهج المقارن : وذلك بالمقارنة بين المجتمعات المختلفة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها، فيستطيع الباحث أن يماثل بين الحالات التي توجد في وقت واحد في مختلف أنحاء العالم، ويستطيع أن يماثل أيضا بين شعوب منفصلة بعضها عن بعض، غير أن استخدام المقارنة على هذا النحو قد يحول دون ملاحظة المراحل المختلفة في التطور الاجتماعي عند شعب معين ، أو لظاهرة واحدة في مجتمع واحد. وينادى كونت بضرورة إخضاع المقارنة - كالملاحظة والتجربة - لفكرة عقلية عن تطور الإنسانية، وهذا التطور يتوقف بدوره على استخدام طريقة مبتكرة للملاحظة تتلاءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية وهى الطريقة التاريخية.

٤. الطريقة التاريخية : ويهدف كونت من وراء استخدام هذه الطريقة إلى الوصول إلى قوانين عامة تحكم الظواهر الاجتماعية في نموها وتطورها ، فجميع الظواهر تتطور في وقت واحد ويؤثر بعضها على البعض الآخر، كما يتأثر به ولا نستطيع تفسير سير التطور المستمر لإحدى هذه الظواهر دون أن تكون لدينا أولا فكرة عامة عن تقدم الإنسانية جمعاء، ومعنى ذلك أن يقوم الباحث بملاحظة الظواهر المختلفة والربط بينها ليكون لنفسه فكرة عامة عن التقدم الذي أحرزته الإنسانية ثم يشرع بعد ذلك في تقسيم طوائف الظواهر التي قام بملاحظتها وتحديد الفترات والعصور التاريخية تحديدا دقيقا ليسهل عليه معرفة الاتجاهات العامة لكل مظهر من مظاهر التطور كالتطور السياسي أو الديني أو الاقتصادي.... الخ، والوصول إلى القوانين الخاصة بكل مظهر من هذه المظاهر.

وهذه الاتجاهات الرئيسية المختلفة تطابق ما سماه كونت بالسلاسل الاجتماعية وهذه السلاسل متى حددت سهل على الباحث أن يحدد النمو المتواصل لكل استعداد أو قوة طبيعية أو خلقية أو سياسية مستعينا في ذلك بمجموع الحوادث التاريخية ولا بد للباحث من أن يظهر علاقة النمو بالتناقص، فكل عوامل الزيادة في أحد الاتجاهات قد تقابلها عوامل نقصان، وبإتباع هذا الأسلوب يستطيع الباحث أن يتكهن علميا بانتصار احد الاتجاهات على الأخر بشرط أن تكون هذه النتيجة مطابقة للقوانين العامة لتطور الإنسانية.

تقويم منهج أوجست كونت كانت دعوة (أوجست كونت) إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ومطالبته بإتباع أساليب المنهج الطبيعي كالملاحظة والتجربة ثم بالاستعانة بالمنهج المقارن وبالطريقة التاريخية الاجتماعية ذات أثر كبير في توجيه الدراسات الاجتماعية وجهة تجريبية أمبيريقية.

وقد دعمت هذه الدعوة الاتجاهات العلمية في الدراسات الاجتماعية إلا أن كونت نفسه لم يستطيع التحرر تماما من أساليب التفكير الفلسفي، فبدلا من أن يبتدئ بدراسة الحالات الجزئية ليصل منها إلى القوانين العامة كما هو الحال في المنهج الاستقرائي اتجه كونت وجهة أخرى فوضع القوانين والنظريات العامة ثم حاول أن يفسر على ضوئها حقائق الاجتماع.

وقد أرجع كونت تطور الظواهر الاجتماعية إلى تطور التفكير مع أن تطور التفكير ذاته ليس إلا مظهر لتطور المجتمع ولا يعتبر هو نفسه سببا لهذا التطور ثم أن الملاحظ هو وجود مجتمعات جزئية تختلف عن بعضها في بنياتها وأنظمتها وطبيعتها، ولما كان منهج كونت التاريخي قائما على هذه القوانين والنظريات التي لا تعتبر في نظرنا أكثر من فروض فلسفية فإن ذلك يقلل من قيمة ذلك المنهج وأهميته.

وقد أساء "كونت" إلى منهجه ببعده عن الأساليب العلمية التي وضعها وباعتماده على التفكير الفلسفي والأفكار القبلية التي كونها في تفسيره لحقائق الاجتماع ، ولو أنه تحرر من قيود التفكير الفلسفي لكان من المكن أن تقطع الدراسات الاجتماعية أشواطا أبعد مما وصلت إليه فقد أثر كونت في توجيه الدراسات الاجتماعية من بعده تأثيراً كبيراً ، وساروا على هدى طريقته عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين ، فكانوا يبدأون بوضع القوانين والنظريات العامة ثم يحاولون تطبيقها على ظواهر الاجتماع، ومن بين هؤلاء مثلا (هربرت سبنسر وليلينقد وأنصار المدرسة البيولوجية) الذين حاولوا تفسير الظواهر الاجتماعية على ضوء القوانين التي تسير عليها الظواهر البيولوجية.

وكذلك (جمبلوفتش وراتز نهوفر وفكارو) الذين وضعوا نظريات في الصراع الاجتماعي وحاولوا أن يستخلصوا أسس الاجتماع الإنساني من مبادئ تنازع البقاء وصراع الأجناس وبقاء الأصلح وما إليها، و(براون وميشليه) وغيرهم من أنصار المدرسة الجغرافية الذين حاولوا تفسير كل ما يحدث في المجتمع بالرجوع إلى الظواهر الجغرافية وغير هؤلاء كثيرون ممن تزخر بهم وبنظرياتهم المؤلفات التي تتناول تاريخ التفكير الاجتماعي.

وجدير بالذكر أن هؤلاء جميعا لم يحاولوا تطبيق قواعد المنهج العلمي في دراساتهم ولم يقوموا بدراسات ميدانية بل اكتفوا بجمع الحقائق التي رأوا أنها كفيلة بتأييد وجهات نظرهم من الكتب التي أطلعوا عليها في مختلف مجالات المعرفة .

٤-إميل دور كايم (١٨٥٨- ١٩١٧م)

يعتبر إميل دور كايم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتي أثرت ولا تزال تؤثر حتى وقتنا هذا في توجيه البحوث الاجتماعية، وقد اهتم دور كايم بتحديد مناهج البحث التي ينبغي استخدامها في الدراسات الاجتماعية ويعتبر كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" من خير ما كتب في هذا الميدان .

وقد ابتدأ دور كايم بتعريف الظاهرة الاجتماعية وتحديد خواصها فقال أنها تتميز بخاصتين رئيسيتين هما :

١- القهر : فالظاهرة الاجتماعية تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد، والفرد لا يشعر بهذا القهر أو لا يكاد يشعر به حينما يستسلم له بمحض اختياره ، ومما يدل على وجود القهر الاجتماعي أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية فإنها تتصدى لمقاومته بصور مختلفة، مثال ذلك العقاب المادي كما هو الحال في الجريمة أو الجزاء الخلقي كما هو الحال في الخروج على المألوف، مما يدعو إلى استهجان الناس لسلوكه، فإن شعور الجماعة يحول دون نفاذ أي فعل يتصدى لمهاجمة القواعد الخلقية وذلك لأن هذا الشعور يعتمد على نوع من الرقابة التي يباشرها على سلوك المواطنين ويستعين على ذلك ببعض العقوبات التي ترجع إليه حرية التصرف فيها، وفي بعض الحالات الأخرى يكون القهر غير موجود، فإني إذا خرجت على العادات المرعية ولم أقم وزنا للعرف المتبع في وطني وفي طبقتي بخصوص الزى فإن ما أثيره من عاطفة السخرية وإما أبعثه حولي من الاشمئزاز تنتجان ولو بصورة مخففة نفس النتيجة التي يؤدى إليها العقاب الحقيقي.... الخ .

٢- الموضوعية : فالظواهر الاجتماعية لها وجود مستقل خارج شعور الفرد وهى سابقة في الوجود على الوجود الفردي بمعنى أن الأفراد منذ ولادتهم يخضعون لنظم وظواهر اجتماعية سابقة على وجودهم في الحياة .

ويرى دور كايم أن العموم ليس صفه جوهرية في الظواهر الاجتماعية وإنما هو نتيجة للقهر فالظاهرة لا تكون عامة إلا لأنها اجتماعية أي لأنها تقهر الأفراد إلى حد كبير أو قليل بعكس ما قد يفهم من أنها اجتماعية لأنها عامة.

وقد طالب دور كايم بتطبيق قواعد المنهج الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية ووضع قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية أهمها ما يأتي:-

١- يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء وذلك بالتخلص من طريقة المعاني الشائعة والأفكار غير الممحصة، لأن المعاني أو المدركات الكلية لا تقوم بحال مقام الأشياء نفسها، كما أنها قد تنشأ بطريقة غير علمية، ويرى دور كايم أن هذه المعاني تشبه الأصنام أي الأشباح التي تشوه المنظر الحقيقي للأشياء والتي يخيل للإنسان على الرغم من ذلك، أنها هي هذه الأشياء نفسها، فعلى الباحث الاجتماعي أن ينظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجية منفصلة عن شعوره الداخلي، وفي ضوء هذا الاعتبار تتحقق موضوعية الظاهرة وشخصيتها العلمية.

٢- يجب على الباحث الاجتماعي أن يتحرر من كل فكرة سابقة على الظاهرة التي يدرسها ويرى دور كايم أن هذه القاعدة أساس لكل طريقة علمية.

وطريقه الشك المنهجي لدى "ديكارت" لم تكن إلا إحدى التطبيقات الفرعية على هذه القاعدة وكذلك كانت نظرية الأوهام التي أشار إليها فرنسيس بيكون ترمى إلى نفس الغرض، ويرى دور كايم أن من الواجب على الباحث أن يراعى هذه القاعدة سواء أكان بصدد تحديد موضوع بحثه أو كان يريد البرهنة على صدق النتائج التي يؤدى إليها هذا البحث، ويجب عليه أيضا أن يتحرر من تلك الآراء البديهية الكاذبة التي تسيطر على عقول العامة من الناس، وأن يزيح عن كاهله نبر قواعد التفكير التقليدي، وهى تلك القواعد التي تنقلب مستبدة قاهرة في نهاية الأمر وذلك بسبب شدة ألفه إياها ، ولكن إذا اضطر إلى استخدام هذه القواعد في بعض الأحيان وجب عليه أن يستخدمها مع شعوره بقلة جدواها وذلك حتى لا يعهد إليها بدور لا يجدر بها أن تقوم به في مذهبه العلمي.

٣- من الواجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة خاصة من الظواهر التي سبق تعريفها ببعض الخواص الخارجية المشتركة بينها، ومن الواجب أن ينصب البحث على كل الظواهر التي تتوفر فيها شروط ذلك التعريف، ومثال ذلك أننا نلاحظ وجود طائفة خاصة من الأفعال التي تشترك جميعها في الخاصة الخارجية الآتية وهى : أن وقوعها يثير لدى المجتمع رد فعل خاص يسمى العقاب ولذا فإننا ندخل هذه الأفعال في طائفة قائمة بذاتها ونطلق عليها اسما مشتركا، فنطلق اسم الجريمة على كل فعل يجلب العقاب على مرتكبه، ثم نجعل الجريمة التي عرفناها على هذا النحو موضوعا لعلم قائم بنفسه هو علم الجريمة.

٤- يجب على الباحث الاجتماعي لدى شروعه في دراسة طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية أن يبذل جهده في ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية، وتنص هذه القاعدة على الاعتماد فقط على المدركات الحسية التي تنطوي على الطابع الموضوعي، فكما أن عالم الطبيعة يستعيض عن الإحساسات الغامضة التي يثيرها لديه الطقس أو الكهرباء بملاحظته للذبذبات التي يسجلها كل من "الترمومتر والإليكترومتر" فمن الواجب على الباحث الاجتماعي أن يتخذ هذه الحيطة نفسها وأن تكون الخواص الخارجية التي يستعين بها هذا الباحث على تحديد موضوع بحثه أقرب ما يمكن إلى الواقع .

هذه هي القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية، أما من ناحية القواعد الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية فتتلخص فيما يلي:-

١. يجب على من يحاول تفسير إحدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذي يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التي تؤديها عن كل من هذين الأمرين على حدة.

٢. يجب تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية مثلها لأن الفرد لا يصلح أساس لتفسير ظواهر الاجتماع ووظيفة الظاهرة الاجتماعية لا يمكن إلا أن تكون اجتماعية ومعنى ذلك أن وظيفة الظاهرة تنحصر في خلق بعض النتائج التي تعود على المجتمع بالفائدة، وإذا كانت الظاهرة تعود على الفرد بالنفع فإن من الواجب البحث دائما عن الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق دراسة الصلة التي تربط بين هذه الظاهرة وبين إحدى الغايات الاجتماعية.

أما من ناحية القواعد الخاصة بإقامة البراهين فيرى دور كايم أن طريقه المقارنة هي الوحيدة التي تتناسب مع طبيعة الظواهر الاجتماعية، ولما كانت المقارنة أساسا لمختلف الطرق الاستقرائية فقد فرق بين تلك الطرق من جهة ملاءمتها للدراسات الاجتماعية، ورأى أنه من العسير استخدام كل من "طريقة الاتفاق" و"طريقة الاختلاف" لأنهما تقومان على فرض أن جميع الحالات التي يقارن بينها الإنسان تتفق أو تختلف في جميع المتغيرات ما عدا متغيراً واحداً فقط، غير أن تحقق هذا الشرط كما يقول دور كايم عسير في الدراسات الاجتماعية ويرجع السبب في ذلك إلى شدة تركيب الظواهر الاجتماعية وعجز الباحث عن القيام بإحصاء كامل لجميع الظواهر التي توجد في مجتمع معين أو لجميع الظواهر التي تتابعت في ذلك المجتمع في أثناء التاريخ.

ويرى دور كايم أن طريق التغير النسبي أفضل الطرق الاستقرائية في البرهنة على وجود قانون أو علاقة سببية بين ظاهرتين اجتماعيتين، وهى تمتاز على سائر الطرق التجريبية الأخرى بأنها لا توقفنا على العلاقة السببية من الخارج، كما هو الحال في الطرق الأخرى ولكنها توقفنا على هذه العلاقة من الداخل، وبعبارة أخرى لا ترينا هذه الطريقة فقط أن الظاهرتين توجدان معا أو تختفي إحداهما لدى وجود الأخرى بحسب الظاهر، ولكنها ترينا أن كلا من هاتين تتأثر دائما بالأخرى من جهة الكم على أقل تقدير.

<u>وتتخذ المقارنة في رأى دور كايم صورا ثلاث:-</u>

١. أن تكون المقارنة بين عدد كبير من الظواهر في مجتمع واحد فقط، وهذه الطريقة تكفي متى كان الباحث بصدد دراسة بعض الظواهر شديدة العموم والتي تتوافر فيها البيانات الإحصائية، مثال ذلك المقارنة بين سير ظاهرة الانتحار في فتره تاريخية طويلة الأمد وبين التغيرات المختلفة التي تطرأ على هذه الظاهرة نفسها باختلاف الأقاليم والطبقات والمساكن القروية أو الحضرية وتبعا لاختلاف الجنس والعمر والحالة الشخصية وغير ذلك من الأمور.

٢. أن تكون المقارنة بين مجموعات من الظواهر في مجتمعات متجانسة وهنا يجد الباحث أمامه مجالا أوسع للمقارنة.

٣. أن تكون المقارنة بين ظواهر مختلفة في مجتمعات غير متجانسة ولن يتسنى للباحث أن يفسر أية ظاهرة معقدة بعض الشيء إلا بشرط أن يقوم بملاحظة جميع مراحل التطور التي تمر بها الظاهرة في جميع الأنواع الاجتماعية.

<u>تقويم منهج دور كايم</u>

كان لدور كايم فضل كبير في تحديد خصائص الظواهر الاجتماعية وفي تفصيل قواعد المنهج التي يمكن إتباعها في البحوث الاجتماعية، وقد اجتهد دور كايم في البرهنة على أن الظواهر الاجتماعية أشياء خارجية وأن لها صفاتها النوعية التي تتميز بها عن غيرها، فهي توجد خارج شعور الفرد وتجبره على أنواع معينة من التفكير والشعور والسلوك وهى مستقلة عن الظواهر البيولوجية والظواهر النفسية وليس في استطاعة الإنسان أن يغير من طبيعتها كما يشاء، بل لا بد له من معرفة القوانين التي تخضع لها، ولذا أوجب دور كايم على الباحث الاجتماعي أن يتبع قواعد المنهج العلمي في دراسته للظواهر الاجتماعية حتى يتسنى له الوصول إلى نتائج سليمة من الوجهة العلمية.

وقد اجتهد دور كايم أيضا في المطالبة بتفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى، فالظواهر الاجتماعية وإن كانت أشياء خارجية إلا أنها من نوع خاص، وهى تنشأ بسبب الشعور الجمعي. وكل ما هو اجتماعي قوامه التصورات، وهو حاصل هذه التصورات، وليست أصالة دور كايم في رد كل ما هو اجتماعي إلى حالات عقلية وإنما الشيء المبتكر

لديه هو النظر إلى هذه الحالات العقلية على نحو خاص ومباشرة دراستها كأن لم تكن عقلية، على الرغم من كونها عقلية فإن هذه التصورات الجماعية موجودة من جهة وهى مع ذلك ليست موجودة في أي شعور فردى بتمامها، وهى تتجاوز الأفراد وتخرج من أن تكون خاصة بهم لكونها شائعة في الجماعة، ولذا طالب دور كايم بالرجوع إلى الوسط الاجتماعي وإلى تركيبه المورفولوجي لا إلى ذاتية المشاعر الفردية لاكتشاف الأسباب الحقيقية للظواهر وحتميتها الفعلية.

ويؤخذ على دور كايم أنه لم يفطن إلى أهمية الفروض في البحوث الاجتماعية وكان يرى من الممكن الانتقال مباشرة من الملاحظة والمقارنة إلى القانون، كما أن طريقة التغير النسبي التي نادي باستخدامها تضيق مجال المقارنة وتؤدى إلى التعميم السريع ولذا نبه موريس جنزبرج إلى ضرورة توسيع مجال المقارنات بقوله : من الضروري أن يستخدم منهج المقارنة على نحو أكثر اتساعا وحذرا مما كان يفعل دور كايم.

٥- الاتجاهات المنهجية في الولايات المتحدة الأمريكية

اتجه العلماء الاجتماعيون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى إلى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وجهة تجريبية إمبيريقية، وقد كان للدراسة التي قام بها توماس و"زنانيكى" وموضوعها الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا أثر كبير في توجيه الأنظار إلى أهمية البحوث الميدانية ، وفي التعريف بأهمية الوثائق الشخصية كالمذكرات أو الخواطر أو تواريخ الحياة في الوقوف على التفاصيل الدقيقة للظواهر الاجتماعية.

ويبدأ الجزء الأول من كتاب الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا بعرض بعض الرسائل المتبادلة بين بعض العائلات البولندية التي هاجرت إلى الولايات المتحدة وبين بعض أقاربهم في الريف البولندي وكان الغرض من عرض وتحليل هذه الرسائل هو دراسة تكوين الأسرة الريفية البولندية والروابط التي تربط بين أفرادها، ويهدف القسم الثاني إلى دراسة النظم الاجتماعية في الريف البولندي، أما القسم الثالث فيصف مراحل انفصال المهاجرين عن تقاليدهم القديمة وتكيفهم مع البيئة الجديدة في الولايات المتحدة، ومن الأجزاء الهامة في الكتاب ذلك الجزء الذي يسرد تاريخ أحد المهاجرين كما كتبه بنفسه، وقد قدم المؤلفان لهذا الجزء بقولهم إننا حين نرغب في البحث عن القوانين العامة للحياة الاجتماعية فلن نجد طريقة تفوق سرد تاريخ الحياة، وفي اعتقادنا أن هذه الوثائق الحية إذا كانت كاملة دقيقة كفيلة بأن تعطينا نموذجا حيا للمادة التي يجب أن يعكف عليها عالم الاجتماع.

وما لبثت هذه الطريقة التي تعالج الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالاعتماد على الحالات الفردية وبالرجوع إلى الوثائق الشخصية أن استخدمت على نطاق واسع، وأمكن الاستفادة بها في مجال الوصف والتحليل وذلك بوضع بعض الفروض العلمية ثم التأكد من صدقها بالرجوع إلى ما تتضمنه الوثائق من حقائق ومعلومات.

ولم يقتصر العلماء الاجتماعيون في الولايات المتحدة على جمع الوثائق والاستعانة بها في الدراسة بل حاولوا الكشف عن مناهج جديدة في ميدان البحث الاجتماعي والارتقاء بطرق البحث القديمة كما التزموا حدود المنهج العلمي في دراساتهم مبتعدين عن أساليب التفكير الفلسفي التي غلبت على الدراسات الاجتماعية في أوروبا خلال القرن الماضي.

ومما يذكر بالفضل للعملاء الاجتماعيين في الولايات المتحدة قيامهم بتقنين قواعد البحث الهامة وتأليفهم عددا كبيرا من المراجع التي تعالج كثيرا من المسائل المنهجية التي تهم الباحث الاجتماعي كتصميم البحوث واختيار العينات ومناهج البحث وأساليب جمع البيانات وما إلى ذلك من موضوعات، وقد سهلت هذه المراجع للباحثين مهمة الدراسة والبحث على أساس علمي سليم.

وقد كان لضخامة الإمكانيات الأمريكية ومبلغ ما رصدته الحكومة والمؤسسات المختلفة كمؤسستي روكفلر وكارنيجى من معونات ومنح للباحثين الاجتماعيتين واشتراك علماء الاجتماع وعلماء النفس والإحصاء في دراسة المسائل الاجتماعية على هيئة فريق متعاون أثر كبير في تقدم البحوث الاجتماعية وغلبة الطابع العلمي عليها وقد اتجه العلماء الأمريكيون إلى دراسة مسائل أكثر واقعية مما قام بدراسته العلماء الأوروبيون من بين تلك المسائل دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة

بالمجتمعات الريفية والحضرية ودراسة السلوك الإجرامي ومشكلات الأقليات والتركيب السكاني والإيكولوجيا الإنسانية والاجتماع الصناعي والحضاري والأسرى وقياس الرأي العام وقد تميزت معظم هذه الدراسات بموضوعيتها واعتمادها على القياس الكمي والتحليل الإحصائي.

وممن لهم أفضل لا ينكر في الدعوة إلى تطبيق قواعد المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية بالولايات المتحدة (جورج لوندبرج) و(ستيورات شاين) و(ج. مورينو) و(ستيورات دود) و(صمويل ستوفر) وكثيرون غيرهم.

دعا (لوندبرج) إلى دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الطرق والأساليب التي تدرس بها الظواهر الطبيعية كما طالب باستخدام الوسائل الكمية.

فالتعميمات العلمية لا تقوم إلا على أساس كمي كما أن درجه التأكد من صدق النتائج التي يصل إليها البحث تتوقف إلى حد كبير على سلامة الطرق الإحصائية التي يستخدمها في الدراسة وقد اهتم ((لوندبرج)) بالمفاهيمConcepts وطالب بتعريفها إجرائيا والمقصود بالتعريف الإجرائي Operational definition هو تحديد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله،

فإذا قلنا مثلا ما هو الذكاء كان تحديدنا له بأنه هو الذي يقيسه اختبار الذكاء، وقد دافع ((لوندبرج)) عن إمكانية استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية بقوله على الرغم من أن الطريقة التي يتبعها علماء الفلك نظرا لعدم تمكنهم من خلق بيئة مشابهة في المعمل ، حيث لجأوا إلى تطوير أدوات الملاحظة وأجهزتها التي مكنتهم من التغلب على صعوبة العزل وعن هذا الطريق تمكنوا من فهم العوامل المحيطة بالفضاء الجوي، كذلك علماء الاجتماع فإنهم يسيرون في طريق لا يقل من ناحية الضبط العلمي عن هذين الأسلوبين من التجريب ذلك هو الطريق الإحصائي فإذا لم يتمكنوا من التحكم في الظروف والبيئة فإنهم يحسبون لتدخلها في التجربة حسابا، وأهم الطرق الإحصائية التي تساعدهم على تحقيق ذلك اختيار العينات والدالة الاجتماعية والثبات الإحصائي.

أما (شاين) فقد ناقش مبدأ تحكم الباحث في التجربة وقال أن الضبط عنصر أساسي في التجربة ولكن ليس من الضروري أن يكون ثمة تحكم من جانب الباحث في التجربة التي يجريها فكما توجد التجارب الصناعية التي تتم في المختبر العلمي توجد التجارب التي تخلقها الطبيعة والتي لا يسعى الإنسان إلى تهيئتها أو خلق الظروف اللازمة لها، ووضع (شاين) قواعد جديدة للتصميمات التجريبية وقد أصبحت هذه التصميمات عمادا للباحثين في الميدان الاجتماعي يهتدون بها في بحوثهم ويطبقونها في تجاربهم وقد حاول (شاين) أن يوسع نطاق التجارب في مختلف الميادين الاجتماعية كميدان قياس الرأي العام وميادين العلاقات الإنسانية، ونشر عددا كبيرا من المقالات والمراجع التي تناولت مناهج البحث بالدراسة والتحليل، وعرضت لأنواع التصميمات التجريبية التي يمكن استخدمها في البحوث الاجتماعية،

كما عرضت لبعض الدراسات التجريبية التي أجراها (شاين) بنفسه ولقد وجهت كتابات (شاين) وأبحاثه أنظار الباحثين الاجتماعين إلى التصميمات التجريبية وطرق استخدمها في أبحاثهم بعد أن كانوا يصرفون كثيرا من الوقت والجهد في بحث إمكانية الاستفادة بالمنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية.

أما (مورينو) فقد اهتم بقياس العلاقات الاجتماعية واقترح استخدام المقاييس السوسيومترية Sociometric scales لتقدير مدى الجذب والتنافر بين أعضاء الجماعة وقد أقبل عدد كبير من علماء النفس والأخصائيين في الطب النفسي على استخدام هذه المقاييس وطبقوها في مواقف اجتماعية كثيرة في السجون والمصانع والمدارس ووحدات الجيش وغير ذلك من المؤسسات والمجتمعات الأخرى، وأمكن عن طريقها اكتشاف كثير من خصائص الجماعة ومدى تأثير كل فرد على الأخر مما يفيد في دراسة عوامل تماسك الجماعة وتفككها وفي دراسة ظاهره الزعامة والانقياد والصداقة.

وقد حاول (دود) كما حاول ((مورينو)) أن يستخدم القياسي الكمي في دراسة العلاقات الاجتماعية واستعان بالرموز الرياضية ليدرس ظواهر الاجتماع بنفس الدقة التي تدرس بها الظواهر الرياضية وحقائقها.

أما (ستوفر) فيعتبر من أعظم من طبقوا المنهج التجريبي في دراساتهم واستفادوا من اختبار الفروض العلمية وقد ساهم مساهمة فعالة في إرساء قواعد المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية منذ أن كان يقوم بدراساته العليا في جامعة شيكاغو وقد عمل في انجلترا فترة من الزمن مع (كارل بيرسون) و(فيشر)

فلما عاد إلى الولايات المتحدة ساهم بنصيب كبير في إدخال المنهج الإحصائي في البحوث الاجتماعية وحتى الحرب العالمية الثانية كان قياس الاتجاهات قاصرا على الميدان التجاري لدراسة كمية الاستهلاك واتجاهاته وطبقات المستهلكين واتجاهاتهم وعادات الشراء عند الجماعات المختلفة.... الخ، واستخدام (ستوفر) هذا الأسلوب القياسي في الدراسة التي أجرها عن الجندي الأمريكي فاستطاع بذلك أن يرشد الباحثين الاجتماعيين إلى طريقه تطبيق هذا الأسلوب العلمي في الدراسات الاجتماعية وما يذكر (لصمويل ستوفر) أيضا أنه استخدم النماذج الرياضية في البحوث الاجتماعية وذلك ضمانا لدقة النتائج التي يحصل عليها البحث الاجتماعي.

من هذا العرض يتبين لنا أن الباحثين الأمريكيين ساهموا بنصيب كبير في توجه الدراسات الاجتماعية وجهة أمبيريقية وأنهم حاولوا الارتقاء بأساليب البحث القديمة ، كما حاولوا الكشف عن مناهج جديدة في ميدان البحث الاجتماعي كما بعدوا كل البعد عن أساليب التفكير الفلسفي التي غلبت على الدراسات الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان.

أسئلة المحاضرة :

السؤال الأول : (كان لدور كايم فضل كبير في تحديد خصائص الظواهر الاجتماعية وفي تفصيل قواعد المنهج التي يمكن إتباعها في البحوث الاجتماعية)

أ - أذكرى / اذكر القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية التي حددها دوركايم.

ب –عددي / عدد القواعد الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية التي حددها دوركايم

- القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية التي حددها دوركايم

طالب دور كايم بتطبيق قواعد المنهج الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية ووضع قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية أهمها ما يأتي:-

١- يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء وذلك بالتخلص من طريقة المعاني الشائعة والأفكار غير الممحصة، لأن المعاني أو المدركات الكلية لا تقوم بحال مقام الأشياء نفسها، كما أنها قد تنشأ بطريقة غير علمية، ويرى دور كايم أن هذه المعاني تشبه الأصنام أي الأشباح التي تشوه المنظر الحقيقي للأشياء والتي يخيل للإنسان على الرغم من ذلك، أنها هي هذه الأشياء نفسها، فعلى الباحث الاجتماعي أن ينظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجية منفصلة عن شعوره الداخلي، وفي ضوء هذا الاعتبار تتحقق موضوعية الظاهرة وشخصيتها العلمية.

٢- يجب على الباحث الاجتماعي أن يتحرر من كل فكرة سابقة على الظاهرة التي يدرسها ويرى دور كايم أن هذه القاعدة أساس لكل طريقة علمية.

٣- من الواجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة خاصة من الظواهر التي سبق تعريفها ببعض الخواص الخارجية المشتركة بينها، ومن الواجب أن ينصب البحث على كل الظواهر التي تتوفر فيها شروط ذلك التعريف.

٤- يجب على الباحث الاجتماعي لدى شروعه في دراسة طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية أن يبذل جهده في ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية، وتنص هذه القاعدة على الاعتماد فقط على المدركات الحسية التي تنطوي على الطابع الموضوعي، فكما أن عالم الطبيعة يستعيض عن الإحساسات الغامضة التي

يثيرها لديه الطقس أو الكهرباء بملاحظته للذبذبات التي يسجلها كل من "الترمومتر والإليكترومتر" فمن الواجب على الباحث الاجتماعي أن يتخذ هذه الحيطة نفسها وأن تكون الخواص الخارجية التي يستعين بها هذا الباحث على تحديد موضوع بحثه أقرب ما يمكن إلى الواقع .

٢- القواعد الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية التي حددها دوركايم

١- يجب على من يحاول تفسير إحدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذي يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التي تؤديها عن كل من هذين الأمرين على حدة.

٢- يجب تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية مثلها لأن الفرد لا يصلح أساس لتفسير ظواهر الاجتماع ووظيفة الظاهرة الاجتماعية لا يمكن إلا أن تكون اجتماعية ومعنى ذلك أن وظيفة الظاهرة تنحصر في خلق بعض النتائج التي تعود على المجتمع بالفائدة، وإذا كانت الظاهرة تعود على الفرد بالنفع فإن من الواجب البحث دائما عن الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق دراسة الصلة التي تربط بين هذه الظاهرة وبين إحدى الغايات الاجتماعية.

وقد كان لدور كايم فضل كبير في تحديد خصائص الظواهر الاجتماعية وفي تفصيل قواعد المنهج التي يمكن إتباعها في البحوث الاجتماعية، وقد اجتهد دور كايم في البرهنة على أن الظواهر الاجتماعية أشياء خارجية وأن لها صفاتها النوعية التي تتميز بها عن غيرها، فهي توجد خارج شعور الفرد وتجبره على أنواع معينة من التفكير والشعور والسلوك وهى مستقلة عن الظواهر البيولوجية والظواهر النفسية وليس في استطاعة الإنسان أن يغير من طبيعتها كما يشاء، بل لا بد له من معرفة القوانين التي تخضع لها، ولذا أوجب دور كايم على الباحث الاجتماعي أن يتبع قواعد المنهج العلمي في دراسته للظواهر الاجتماعية حتى يتسنى له الوصول إلى نتائج سليمة من الوجهة العلمية.

السؤال الثاني : ضعي الإشارة المناسبة (□) أو (□) أمام العبارات التالية

١. يرى كونت أن استخدام التجربة التي تعتمد على الضبط الصناعي أمر عسير في الدراسات الاجتماعية (صح)

٢. تختص الديناميكا الاجتماعية بدراسة الاجتماع الإنساني في تفاصيله ومن ناحية استقراره ، كدراسة الأسرة والمجتمع والحكومة وتقسيم العمل (خطا)

الاجابة الصحيحة هي

- تختص الاستاتيكا الاجتماعية بدراسة الاجتماع الإنساني في تفاصيله ومن ناحية استقراره ، كدراسة الأسرة والمجتمع والحكومة وتقسيم العمل.

- بينما تختص الديناميكا الاجتماعية بدراسة الاجتماع الإنساني في جملته ومن ناحية تطوره

السؤال الثالث : تحدثي / تحدث بالتفصيل عن دعوة العالم العربي (ابن خلدون) الى ضرورة استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع .